

تقدير إستراتيجي

انعكاسات نتائج انتخابات الكنيست 2026 على مستقبل العمل السياسي في الداخل

إعداد: معتصم زيدان

هذه الورقة ضمن إنتاج أعضاء "منتدى الشباب الفلسطيني للسياسات والتفكير الإستراتيجي" الذي يشرف عليه مركز مسارات

تقدير إستراتيجي

انعكاسات نتائج انتخابات الكنيست 2026 على مستقبل العمل السياسي في الداخل

إعداد: معتصم زيدان

تأتي هذه الورقة ضمن إنتاج أعضاء "منتدى الشباب الفلسطيني للسياسات والتفكير الإستراتيجي"

الذي يشرف عليه مركز مسارات

ما يرد في هذه الورقة من آراء يعبر عن رأي كاتبها، ولا يعكس بالضرورة موقف مركز مسارات

مقدمة

أسفرت انتخابات الكنيست السادسة والعشرين، التي أُجريت في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2026، عن إعادة تشكيل موازين القوى البرلمانية في إسرائيل، من دون أن تفضي إلى حسم هوية الحكومة المقبلة. فقد حصل معسكر نتنياهو على 53 مقعدًا، في مقابل 48 مقعدًا للمعسكر المعارض، في حين حصلت القائمتان العربيتان على 19 مقعدًا: 11 مقعدًا للقائمة المشتركة، وثمانية مقاعد للقائمة العربية الموحدة[1]. وفي أعقاب الانتخابات، حصل غادي آيزنكوت، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق ورئيس حزب "يشار"، على توصية 67 عضو كنيست بتكليفه تشكيل الحكومة، بمن فيهم أعضاء القائمتين العربيتين، في مقابل 46 عضوًا أوصوا بتكليف نتنياهو (امتنع حزب يهدوت هتوراه عن التوصية بنتنياهو). وإثر المشاورات مع الكتل البرلمانية، كلّف رئيس الدولة إسحاق هرتسوغ آيزنكوت رسميًا بتشكيل الحكومة في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر[2].

أدّت التوصية الطوعية والمشتركة للقائمتين العربيتين دورًا محوريًا في تكليف آيزنكوت، إذ أسهمت في ترجيح عدد التوصيات لمصلحته، الأمر الذي يطرح سؤالًا عن موقع الأحزاب العربية في دورة الكنيست المقبلة، وحدود قدرتها على التأثير في السياسات الحكومية، خصوصًا مع تباين موقفَي القائمتين من العلاقة بالحكومة المحتملة. فقد أبدت القائمة الموحدة استعدادها للمشاركة في الائتلاف الحكومي[3]، في حين أعلنت القائمة المشتركة استعدادها لدعم حكومة برئاسة آيزنكوت من خارج الائتلاف[4]. وفي المقابل، وضع آيزنكوت أربعة شروط سياسية للانضمام إلى حكومته[5]، وتكشف تصريحات قادة الأحزاب في معسكره تباينًا في المواقف بشأن الاعتماد على الأحزاب العربية لتشكيل الحكومة[6].

---

[1] إسرائيل.. إقرار نتائج الانتخابات رغم معارضة حزبي نتنياهو وبن غفير، وكالة الأناضول، 4/11/2026: https://shorturl.at/aspRj

[2] سعيد عموري، هرتسوغ يكلّف آيزنكوت رسميًا بتشكيل الحكومة الإسرائيلية، وكالة الأناضول، 8/11/2026: https://shorturl.at/mAE7I

[3] عبد الحليم حفينة، منصور عباس وحكومة آيزنكوت... شروط وشروط مضادة فهل يشارك؟، النهار، 13/11/2026: https://tinyurl.com/5dnde2j7

[4] المشتركة تجري اتصالات غير رسمية مع معسكر آيزنكوت وتعلن بعض مطالبها، عرب 48، 13/11/2026: https://shorturl.at/df8Mt

[5] آيزنكوت يضع 4 شروط لمن يريد الانضمام لحكومته ضمنها يهودية إسرائيل، الجزيرة نت، 6/11/2026: https://shorturl.at/5LWpT

[6] "الموحدة إضافة لطيفة" لكن الحريديين أولًا: التباينات في معسكر آيزنكوت، عرب 48، 8/11/2026: https://shorturl.at/xWap4

وتعيد هذه التطورات، ومن قبلها الخلافات بشأن مفاوضات تشكيل القائمة المشتركة والحملة الانتخابية، إلى الواجهة النقاش في أهداف المشاركة البرلمانية وحدودها، وكيفية إدارة التأثير في السياسة الإسرائيلية، مع الحفاظ على المواقف السياسية الوطنية الجمعية. وتعود جذور هذا النقاش إلى التوصية بتكليف بيني غانتس تشكيل الحكومة عقب انتخابات الكنيست الثانية والعشرين عام 2019[7]، وقد احتدم في أعقاب مشاركة القائمة الموحدة في الائتلاف الحكومي عام 2021[8].

تُطرح هذه الأسئلة اليوم في ظروف أكثر تعقيدًا، بسبب حرب الإبادة في غزة، والتطهير العرقي في الضفة الغربية، وتصاعد سياسات القمع والتضييق على العمل السياسي الفلسطيني في الداخل[9]. وفي ضوء ذلك، تسعى هذه الورقة إلى تقدير انعكاسات نتائج الانتخابات ومفاوضات تشكيل الحكومة على العمل البرلماني للأحزاب العربية، وتداعيات الترتيبات الحكومية المحتملة على العمل السياسي الفلسطيني في الداخل.

من النتائج إلى التوصية: الدوافع والفرص

منحت نتائج الانتخابات الأحزاب العربية موقعًا مؤثرًا في مشاورات تشكيل الحكومة، بعدما حالت دون حصول أيٍّ من المعسكرين الإسرائيليين المتنافسين على أغلبية برلمانية تتيح له تشكيل الحكومة منفردًا. وقد أوصت القائمتان العربيتان، طواعيةً، بتكليف آيزنكوت، على الرغم من اختلاف توجهاتهما بشأن العلاقة مع ائتلافه المحتمل والحكومة المقبلة[10]. وربطت القائمة المشتركة توصيتها بهدف استبدال حكومة نتنياهو، عن طريق دعم حكومة بديلة من خارج الائتلاف واستعدادها لتوفير شبكة أمان برلمانية لها، انسجامًا مع موقفها الرافض للمشاركة

[7] خالد تيتي، كي لا تقع المشتركة في فخّ التوصية مجددًا، عرب 48، 14/10/2026: https://tinyurl.com/ymkh6n97

[8] القائمة العربية الموحدة تصنع التاريخ بانضمامها إلى ائتلاف بينيت – لبيد، تايمز أوف إسرائيل، 3/6/2021: https://tinyurl.com/2fwsh5tt

[9] حملات قمع ممنهجة لحرية التعبير في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، مركز عدالة الحقوقي، 2023: https://tinyurl.com/bdcph24x

[10] سليمان أبو ارشيد، التوصية المجانية ودفع الثمن بدل جبايته، عرب 48، 12/11/2026: https://tinyurl.com/mss2utn5

في حكومة احتلال لمناطق 1967. وفي المقابل، أبدت القائمة الموحدة استعدادًا لبحث المشاركة المباشرة في الحكومة، انطلاقًا من توجهها الذي يمنح الأولوية للتأثير في القرارات والسياسات الحكومية من داخل الائتلاف، مستندةً في ذلك إلى تجربتها السابقة في الائتلاف الحكومي عام 2021، وإلى هدف استبدال حكومة نتنياهو[11].

تزداد أهمية هذا الاختلاف في ضوء الشروط الأربعة التي أعلنها آيزنكوت مرارًا، حتى قبل تكليفه رسميًا بتشكيل الحكومة، أساسًا لانضمام الأحزاب إلى ائتلافه. وتشمل هذه الشروط: الاعتراف بإسرائيل دولةً يهودية وديمقراطية، وتبنّي قيم وثيقة إعلان الاستقلال الإسرائيلية، والالتزام بالخدمة العسكرية أو الوطنية أو المدنية للجميع، بمن فيهم العرب والحريديم، وأخيرًا الاعتراف بحركة حماس منظمةً إرهابية، والالتزام بتفكيك قدراتها العسكرية والحكومية[12].

في هذا السياق، برز موقف منصور عباس، رئيس القائمة الموحدة، من شروط آيزنكوت، ولا سيما شرط الاعتراف بحماس منظمةً إرهابية؛ إذ أعلن خلال مشاورات التوصية أمام الرئيس الإسرائيلي دعمه نزع سلاحها وسلاح سائر الفصائل الفلسطينية[13]. وتداولت تقارير إخبارية أنباءً عن موافقته المبدئية على هذا الشرط، نقلًا عن مصادر في معسكر آيزنكوت، قبل أن ينفي عباس بنفسه صحة التصريحات المنسوبة إليه[14]. ويشير هذا التضارب إلى حساسية هذا الشرط سياسيًا، من دون أن يتضح حتى الآن مدى استعداد الموحدة لقبوله صراحةً. أما الشروط الأخرى، فقد أشار عباس في تصريحات عدة إلى أنها لا تعوق مشاركته في الائتلاف.

تمسّ شروط آيزنكوت قضايا أساسية في الخطاب السياسي والوطني الفلسطيني في الداخل، وخاصة الموقف من تعريف الدولة، ورفض فرض الخدمة العسكرية أو الوطنية، ورفض ربط

---

[11] مقابلة مع إبراهيم حجازي، القيادي في القائمة العربية الموحدة، بودكاست "ما بعد السابع"، 12/11/2026:
https://www.youtube.com/watch?v=5angDdmZ2WM

[12] آيزنكوت: أدعو كافة الكتل بالكنيست للانضمام لحكومتي وفق الشروط الأربعة، عرب 48، 6/11/2026:
https://tinyurl.com/36dbvwu2

[13] تسجيل بث مباشر من بيت الرئيس لمشاوراته مع ممثلي الكتل المنتخبة للكنيست السادسة والعشرين، يوتيوب، 5/11/2026:
https://www.youtube.com/watch?v=EZj8zcmgq7g&t=240s

[14] منصور عباس: لم يصدر عني تصريح بالاستعداد لتعريف حركة حماس كمنظمة إرهابية، قناة هلا وموقع بانيت، 11/11/2026:
https://tinyurl.com/49f6fmex

الحقوق بالواجبات، ورفض الفصل بين المطالب المدنية والقضايا الوطنية والقومية[15]. ويطرح هذا التباين تساؤلات عن حدود التفاوض على هذه المواقف، وإمكان تعديلها أو التنازل عن بعضها، في ظل جعل القائمتين العربيتين استبدال حكومة نتنياهو هدفًا سياسيًا لهما، وإن اختلفتا في سبل تحقيقه.

وتمتد المعوّقات إلى داخل المعسكر المناهض لنتنياهو نفسه، على نحو يحدّ من إمكانات التحالف أو الائتلاف مع الأحزاب العربية. فقد أعلن أفيغدور ليبرمان، رئيس حزب "إسرائيل بيتنا"، رفضه تشكيل حكومة تعتمد على دعم القائمتين العربيتين، سواء من داخل الائتلاف أو من خارجه[16].

ويتقاطع هذا الموقف، إلى حدٍّ ما، مع موقف نفتالي بينيت، رئيس حزب "بياحد" (معًا) ورئيس الحكومة السابق الذي شارك الموحدة في ائتلاف حكومي عام 2021؛ إذ استبعد خلال الحملة الانتخابية تكرار هذه الشراكة. وعارض أيضًا، خلال اجتماع قادة معسكر التغيير، بحسب تقرير نشره الصحافي عميت سيغال في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر، تشكيل حكومة تعتمد في نيل الثقة على أصوات الأحزاب العربية، أو تقوم على مشاركتها المباشرة، محذرًا من ردود فعل الشارع الإسرائيلي[17].

تكشف هذه المواقف أن الخلاف داخل المعسكر المناهض لنتنياهو لا يقتصر على قبول الأحزاب العربية شروط قائد المعسكر، بل يتعلق بمبدأ الاعتماد عليها في تشكيل الحكومة.

وعلى الرغم من ذلك، شهدت بداية الدورة البرلمانية تفاهمات بين معسكر التغيير والقائمتين؛ فقد أسهمت أصواتهما في إقرار تشكيل اللجنة المنظِّمة للكنيست، في مقابل حصولهما على أربعة مقاعد من أصل 22، وفي انتخاب رئيس للكنيست، وتعيين أحمد الطيبي نائبًا له. وشُكّلت لجنة برلمانية للتطوير الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع العربي برئاسة المشتركة، وجرى

---

[15] مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، "وثيقة حيفا"، 2007: https://tinyurl.com/579mxsxr

[16] ليبرمان يجدد رفضه حكومة بدعم الأحزاب العربية ويدافع عن تسوية مع الحريديين، عرب 48، 8/11/2026: https://tinyurl.com/462ex65y

[17] عماد غضبان، بينيت يرفض تشكيل حكومة بأصوات العرب، موقع بانيت، 19/11/2026: https://tinyurl.com/mu3wjmnd

التفاهم بشأن التصويت على قضايا حارقة إسرائيليًا، مثل التشريعات القضائية[18]. وتشير هذه التطورات إلى بوادر لإمكان تحقيق مكاسب من الإنجاز البرلماني، لكنها تطرح في الوقت ذاته تساؤلًا عن إمكان البناء عليها في ظل استمرار الخلافات داخل معسكر آيزنكوت بشأن الاعتماد على الأحزاب العربية.

تشكّل هذه التفاهمات كذلك مدخلًا لمناقشة ثلاثة مسارات محتملة لما قد تُفضي إليه نتائج الانتخابات الحالية، تختلف في موقع الأحزاب العربية ودورها، وفي ما قد يترتب على كلٍّ منها من فرص وقيود على العمل السياسي الفلسطيني في الداخل. وتتيح مناقشة هذه المسارات النظر في انعكاسات نتائج الانتخابات ومفاوضات تشكيل الحكومة على الفاعلية السياسية الفلسطينية، وفي الخيارات المطروحة أمام الأحزاب والمؤسسات السياسية في المرحلة المقبلة.

مسارات تشكيل الحكومة وتداعياتها

يفتح تكليف آيزنكوت بتشكيل الحكومة احتمالات عدة، تتوقف أساسًا على قدرته على التوصل إلى تفاهمات مع الأحزاب التي أوصت بتكليفه أو تلك التي لم توصِ به، وعلى إمكان تجاوز الخلافات داخل معسكره بشأن الاعتماد على الأحزاب العربية. وعلى الرغم من التعاون الذي تحقق في الأيام الأولى للكنيست الجديد بشأن اللجان وإدارة الكنيست، فإن هذه التفاهمات لم تحسم الخلافات. وبناء عليه، يمكن تحديد ثلاثة مسارات رئيسة تختلف في انعكاساتها المحتملة على موقع الأحزاب العربية والعمل السياسي الفلسطيني في الداخل.

المسار الأول: حكومة برئاسة آيزنكوت تعتمد على الأحزاب العربية

يشمل هذا المسار ثلاثة احتمالات:

الأول: تشكيل حكومة تحظى بدعم الأحزاب العربية من خارج الائتلاف.

[18] استبدال رئيس الكنيست بقوة الجماهير العربية خطوة ضرورية لإحداث تغييرات برلمانية تمهيدية، صحيفة الاتحاد، 18/11/2026: https://tinyurl.com/bjvjvtt6

الثاني: مشاركة القائمة العربية الموحدة مباشرة في الائتلاف الحكومي. ويتضمن هذا الاحتمال سيناريوهين: أن توفر القائمة المشتركة شبكة أمان برلمانية للحكومة، و/أو أن يُضمّ إليها حزب حريدي أو أكثر.

الثالث: التوصل إلى تفاهمات تقوم على امتناع بعض الأحزاب العربية عن التصويت ضد منح الثقة للحكومة، من دون الانضمام إليها أو الالتزام بدعمها على نحو مستمر.

ويُعدّ تشكيل حكومة أقلية بدعم الأحزاب العربية من خارج الائتلاف الاحتمالَ الأرجح؛ إذ تفيد التسريبات بأن آيزنكوت يعتزم طرح حكومته للتصويت في الكنيست قبل نهاية المهلة الممنوحة له، بدعم مباشر من الموحدة وامتناع المشتركة عن التصويت. غير أن هذه التقديرات لا توضح شكل التفاهمات مع القائمتين، خصوصًا في ظل معارضة ليبرمان وتحفظات بينيت، ما يجعل هذا الخيار مهدِّدًا لاستقرار المعسكر[19].

وفي الوقت ذاته، أبدى عباس انفتاحًا على حكومة أقلية تضم الأحزاب الحريدية والعربية، سواء عن طريق الامتناع عن التصويت أو التصويت المباشر، محذرًا من أن حكومة أقلية تعتمد على دعم الأحزاب العربية وحدها قد تواجه صعوبات في الاستقرار والاستمرار[20].

تختلف هذه الاحتمالات أساسًا في الالتزامات السياسية التي تفرضها على الأحزاب العربية، وفي الأدوات المتاحة أمامها للتأثير في السياسات. ففي حال اعتماد الحكومة على دعم خارجي من القائمة المشتركة أو الموحدة أو كلتيهما، ستكون الأحزاب أمام معادلة المطالب في مقابل الدعم. ومع ذلك، ستوضع القائمتان حتمًا أمام اختبارات حقيقية، منها حدود قدرتهما على التأثير في طبيعة التفاهمات وضمان الالتزام بها، والأهم في سياقنا، حدود تأثّرهما بموقعهما الجديد. فالمؤشرات الواردة في القسم السابق تؤكد أن تحقيق المطالب سيدفع الأحزاب العربية

---

[19] بينيت يرفض تشكيل حكومة بأصوات العرب، مصدر سابق.

[20] محمد مجادلة وسناء حمود، منصور عباس لراديو الناس: حكومة أقلية بدعم الأحزاب العربية فقط سيناريو خطير ولن تصمد طويلًا، راديو الناس، 17/11/2026: https://tinyurl.com/53xprkzj

إلى تقديم أثمان سياسية باهظة، وقد يفضي إلى إعادة طرح سؤال العمل السياسي والهوية الوطنية في الداخل.

وتمتد هذه الإشكاليات إلى طبيعة العلاقة بعد تشكيل الائتلاف المحتمل؛ إذ سيطرح هذا الترتيب سؤالًا بشأن قدرة الأحزاب العربية على الاعتراض على سياسات حكومية تختلف معها، وخاصة المتعلقة بالقضية الفلسطينية والحرب على غزة، خصوصًا أن مواقف قادة المعارضة، وفي مقدمتهم آيزنكوت[21]، تؤكد عزمهم مواصلة العمل العسكري في القطاع، ومن ثمّ استمرار الأزمة الإنسانية هناك وتفاقمها.

أما في حال مشاركة الموحدة مباشرة في الائتلاف الحكومي، مع اضطرار المشتركة إلى توفير شبكة أمان برلمانية للحكومة، أو مع مشاركة الأحزاب الحريدية، وفاءً بتعهدها إسقاط حكومة نتنياهو، فستبرز على نحو أكبر مسألة التنازلات السياسية، التي كانت تحديًا أمام الموحدة أيضًا في تجربة انضمامها إلى ائتلاف 2021، ومن أمثلتها موافقتها على تمديد قانون لمّ الشمل في 6 تموز/ يوليو 2021. ولا تُعفى المشتركة أيضًا من هذه التحديات إذا وفّرت شبكة أمان للحكومة.

أما على المدى البعيد، فقد تتجاوز تداعيات هذا الاختلاف حدود العمل البرلماني وأهدافه، لترسّخ تصورين مختلفين للفلسطينيين في الداخل: الأول يمنح الأولوية للمواطنة والانخراط في مؤسسات الدولة، والآخر يربط المواطنة بالانتماء الوطني والخطاب الوطني وضوابطه المتعارف عليها[22]. وبعبارة أخرى، قد يتحول الخلاف في هذه المرحلة إلى شرخ في تصوّر موقع الفلسطيني في النظام الإسرائيلي وعلاقته بالفلسطينيين خارج الخط الأخضر.

إجمالًا، تطرح التفاهمات البرلمانية التي تحققت بين معسكر آيزنكوت والقائمتين العربيتين سؤالًا بشأن إمكان البناء عليها في تشكيل الحكومة. فمن جهة، أظهرت هذه التفاهمات استعداد الأطراف للتعاون في إدارة الكنيست وتمرير قرارات محددة، على الرغم من الخلافات السياسية بينها. ومن جهة أخرى، تختلف متطلبات هذا التعاون عن تلك المرتبطة بتشكيل الحكومة

---

[21] آيزنكوت: "أتعهد بمواصلة العمل العسكري إذا طرأت الحاجة"، مكان، 15/10/2026: https://tinyurl.com/4cejrsa3

[22] معتصم زيدان، الفعل السياسي والمدني في الداخل بعد السابع من أكتوبر، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، 9/10/2024: https://tinyurl.com/2d9pmfch

واستمرارها؛ إذ إن التصويت على انتخاب رئيس الكنيست أو توزيع المناصب لا يفرض بالضرورة الالتزامات السياسية نفسها التي يفرضها منح الثقة لحكومة أو ضمان بقائها. ويظهر هذا الاختلاف في معارضة ليبرمان وبينيت الاعتماد على الأصوات العربية لتشكيل الحكومة. وعليه، يمكن التعامل مع هذه التفاهمات بوصفها مؤشرًا على إمكان التعاون بين الأطراف في قضايا محددة، من دون عدّها دليلًا كافيًا على التوصل إلى اتفاق حكومي.

المسار الثاني: القوائم العربية خارج الائتلاف الحكومي

يقوم هذا المسار على احتمالين رئيسين:

الأول: أن يتمكن آيزنكوت من التوصل إلى تفاهمات مع الأحزاب الحريدية من دون الاعتماد على الأحزاب العربية.

الثاني: التوصل إلى تفاهمات مع نتنياهو بشأن تشكيل حكومة وحدة أو صيغة توافقية أخرى، وهو الاحتمال الأبعد في ظل المعطيات الحالية.

وفي كلا الاحتمالين، ستتراجع قدرة الأحزاب العربية على توظيف إنجازها البرلماني في مفاوضات تشكيل الحكومة، على الرغم من توصيتها الطوعية، في حين ستتأثر التفاهمات بشأن إدارة الكنيست والتعاون في قضايا محددة ومحصورة بتفاهمات المعسكر مع شركائه الجدد.

ولا يقتصر التحدي في هذين الاحتمالين على سحب البساط من تحت الأحزاب العربية في التأثير في السياسات الحكومية، بل يمتد إلى موقعها داخل المعارضة نفسها. فقد تجد هذه الأحزاب نفسها في صفوف المعارضة إلى جانب نتنياهو و/أو أحزاب الصهيونية الدينية، التي شاركت في صياغة السياسات الحكومية التي خرج الناخبون للتصويت ضدها. وسيطرح ذلك أسئلة عن طبيعة التنسيق، إن اتُّفق عليه أصلًا، بين القوائم العربية ومعسكر اليمين الديني والقومي، ومن ثمّ إفراغ قدرتها حتى على الاعتراض على سياسات الحكومة المحتملة.

ومن ثمّ، يطرح هذان الاحتمالان تحديات تتجاوز العمل البرلماني. فقد عبّرت نسبة التصويت غير المسبوقة لدى الفلسطينيين في الداخل عن رغبة حقيقية في تغيير الظلم الواقع على

الفلسطينيين داخل الخط الأخضر وخارجه. لكن الحفاظ على هذا الزخم قد يصبح مهددًا إذا اختزلت الأحزاب العربية دورها في تحديد موقعها من الائتلاف أو المعارضة. فإذا لم تتمكن من تحويل التعبئة الانتخابية إلى عمل سياسي وتنظيمي، ضمن أطر مثل لجنة المتابعة أو مؤسسات المجتمع المدني، فقد يبقى تأثيرها محصورًا في شكل واحد من العمل السياسي لا تملك فيه أوراقًا حاسمة. وفي ضوء ذلك، يدعو فاعلون في الحقل السياسي إلى إعادة بناء العلاقة مع الجمهور، وتطوير العمل المؤسسي والجماهيري، من خلال لجنة المتابعة العليا والسلطات المحلية والأطر المدنية والسياسية، بما يسمح بتحويل الحضور الانتخابي إلى قدرة جماعية مستمرة، لا تقتصر على موقع الأحزاب في الانتخابات الإسرائيلية[23].

المسار الثالث: تعثر تشكيل الحكومة

على الرغم من رغبة الأحزاب الإسرائيلية في تجنّب جولة انتخابية جديدة، فإن استمرار الخلافات بين أطراف المعسكر المناهض لنتنياهو، إلى جانب صعوبة التوصل إلى تفاهمات مع الأحزاب الحريدية أو الليكود، قد يحول دون نجاح آيزنكوت في تشكيل الحكومة، وهو ما يفتح الباب أمام احتمالين:

الاحتمال الأول: انتقال مهمة تشكيل الحكومة إلى مرشح آخر، سواء نتنياهو أو أحد أعضاء الكنيست الآخرين، وفق الإجراءات القانونية.

الاحتمال الثاني: التوجه إلى انتخابات جديدة إذا استُنفدت فرص تشكيل ائتلاف حكومي، على غرار أزمة تشكيل الحكومات عام 2019.

تتطلب عودة نتنياهو إلى رئاسة الحكومة تجاوز خلافات شخصية وسياسية مع أحزاب وقادة في المعسكر المناهض له، منها الخلافات مع حزب "الديمقراطيون" ذي توجه يسار الوسط، ومع ليبرمان وبينيت اللذين يخوض معهما خلافًا شخصيًا مستمرًا منذ سنوات. ولذلك، يبدو إمكان تشكيل حكومة برئاسة نتنياهو محدودًا.

---

[23] مرزوق الحلبي، "أربع مهمّات فوريّة أمام القيادات العربيّة"، عرب 48، 13/11/2026: https://tinyurl.com/y5uteeyu

سيضع هذا المسار الأحزاب العربية أمام تحدٍّ يتعلق بقدرتها على الوفاء بتعهداتها الانتخابية، وفي مقدمتها استبدال حكومة نتنياهو، وبكيفية تفسير نتائج مشاركتها السياسية أمام جمهورها إذا لم تُفضِ إلى تشكيل حكومة بديلة. وفي حال التوجه إلى انتخابات جديدة، سيُطرح سؤال بشأن قدرة الأحزاب العربية على الحفاظ على التعبئة الانتخابية التي حققتها في انتخابات 2026، ومدى استعداد الناخبين الفلسطينيين للمشاركة من جديد بعد جولة لم تُفضِ إلى النتيجة السياسية التي سعت إليها الأحزاب، وهو ما قد يؤدي إلى انخفاض نسبة التصويت لدى العرب، كما حدث بعد أزمة تشكيل ائتلاف 2019.

غير أنه لا يمكن الجزم بتراجع المشاركة الانتخابية الفلسطينية في حال إجراء انتخابات جديدة، إذ ستتأثر بطبيعة التحالفات المقبلة، وبالخطاب السياسي للأحزاب العربية والإسرائيلية.

حدود التأثير وإعادة بناء العمل السياسي في الداخل

تكشف المسارات المذكورة في القسم السابق عن تحديات حقيقية تواجه الأحزاب العربية في ترجمة وزنها الانتخابي إلى تأثير في السياسات الحكومية، بصرف النظر عن الترتيبات الائتلافية المحتملة. غير أن هذه التحديات لا تقتصر على العمل البرلماني وحده، بل تطرح سؤالًا أوسع بشأن موقعه ضمن العمل السياسي الفلسطيني في الداخل. ومن هنا، تبرز أهمية استثمار المشاركة الانتخابية الجماعية، بوصفها تعبيرًا عن استعداد قطاعات واسعة من الفلسطينيين في الداخل للاعتراض على السياسات الحكومية. ولذلك، فإن اختزال هذا التحرك في هدف تغيير الحكومة قد يجعل الفاعلية السياسية التي عبّر عنها مرهونة بنتائج المفاوضات بين الأحزاب الإسرائيلية، بدلًا من تحويلها إلى اقتدار سياسي جماعي.

وتبرز هنا ضرورة عدم اختزال العمل السياسي الفلسطيني في المشاركة البرلمانية، بوصفها إحدى أدواته، لا الإطار الذي يحدد أهدافه وحدوده. فالتفاهمات التي قد تعقدها الأحزاب العربية مع الأحزاب الإسرائيلية لا تقتصر آثارها على تحصيل المطالب المدنية، بل قد تفرض قيودًا على مواقفها من القضايا الوطنية، ولا سيما تلك المتعلقة بالفلسطينيين خارج الخط الأخضر. ويؤكد الوقوف أمام هذه المعادلة، بصعوبتها وتعقيدها، الحاجة إلى تطوير عمل سياسي وتنظيمي

يحافظ على استقلالية المواقف الوطنية، من دون إخضاعها لمتطلبات المشاركة في الحكومة أو ضمان استمرارها.

وبناء عليه، تبرز أهمية لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، إلى جانب المؤسسات الأهلية والأطر الجماهيرية، في تنظيم العمل السياسي الفلسطيني خارج الكنيست. إلا أن تعزيز دور هذه المؤسسات يتطلب إعادة النظر في ما تستثمره الأحزاب البرلمانية في هذه الأطر، ويستدعي من الأحزاب العربية التعامل معها بوصفها أطرًا أساسية للعمل السياسي المستمر، لا مجرد مراكز للتعبئة الانتخابية.

وفي ضوء ذلك، لا تكمن أهمية نتائج انتخابات 2026 في عدد المقاعد فحسب، بل في ما أظهرته من استعداد جماعي يمكن البناء عليه لتطوير العمل السياسي الفلسطيني في الداخل، داخل الكنيست وخارجه. ويتمثل التحدي أمام الأحزاب العربية في استثمار هذا الاستعداد لتعزيز العمل السياسي والتنظيمي، وتطوير دور لجنة المتابعة العليا والمؤسسات والأطر الجماهيرية، بما يتيح تحويل التعبئة الانتخابية إلى فاعلية سياسية مستمرة، لا تتوقف على هوية الحكومة الإسرائيلية أو موقع الأحزاب العربية منها.